السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/30/C/4/Add.1

المجلس

Distr.: General
7 July 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثلاثون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 7–18 تموز/يوليه 2025

البند 14 من جدول الأعمال

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في دورتها الثلاثين

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها الثلاثين

أولا – مقدمة

1 – عُقد الجزء الثاني من الدورة الثلاثين للجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من 23 حزيران/يونيه إلى 4 تموز/يوليه 2025، بحضور 30 عضوا. وساهم كل من مريماليا رودريغيز تشافيز ودجوشوا تيوانغيي توهوموماير عن بُعد في اجتماعات الأفرقة العاملة. ولاحظت اللجنة أن جميع الأعضاء المؤهلين الذين تقدموا بطلبات إلى صندوق التبرعات الاستئماني لسداد التكاليف المرتبطة بمشاركتهم وفقاً للوثيقة ISBA/23/A/12 تلقوا تمويلا واستطاعوا المشاركة في الاجتماعات.

ثانيا – أنشطة المتعاقدين

ألف – التقرير عن حالة عقود الاستكشاف والاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

2 – في 23 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف، مشيرةً إلى المعلومات المستكملة الواردة من أحد المتعاقدين بشأن التغييرات الداخلية في الشركة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2025، ومعلومات عن حالة الاستعراضات الدورية التي تجريها الأمانة، ومد الكابلات البحرية في منطقة كلاريون – كليبرتون.

290725 140725 25-11051 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وطلبت اللجنة أن تواصل الأمانة إطلاعها على المستجدات. وأجري المزيد من المناقشات بين أعضاء اللجنة والأمانة بشأن مدخلاتها في عملية الاستعراض الخاصة بالاستعراض الدوري للمتعاقدين (انظر ISBA/30/C/2/Add.1).

باء - تنفيذ البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

4 - استمعت اللجنة، في 23 حزيران/يونيه، إلى إحاطة بشأن تنفيذ البرامج التدريبية منذ اجتماعها الأخير. وأكد الأعضاء على أهمية التقييم المستمر للآثار المتوسطة إلى الطويلة الأجل لبرامج تدريب المتعاقدين على المستفيدين ومساهمتها الإجمالية في تطوير المعارف ومشاركة بلدانهم في الأنشطة في المنطقة.

5 - وأكد الأعضاء أيضا على الحاجة إلى زيادة إبراز فرص التدريب لتشجيع تقديم المزيد من الطلبات من مناطق مختلفة ومن قبل النساء، بهدف تحسين التوازن الجغرافي وتكافؤ الجنسين. وشددت اللجنة على الدور الحيوي للدول الأعضاء في الترويج لبرنامج تدريب المتعاقدين على الصعيد الوطني وتسمية المزيد من المرشحين لتوسيع وتنويع مجموعة المتقدمين بالطلبات للاستفادة منه.

6 - وفي 3 تموز/يوليه، انتهت اللجنة من اختيار 37 مرشحاً (من مجموع 319 متقدماً بطلبات) للمشاركة في عشرة برامج تدريبية يقدمها ثمانية متعاقدين. ويرد في الوثيقة ISBA/30/LTC/8 عرض مفصل لاختيار المرشحين للاستفادة من برامج التدريب في إطار خطط العمل الخاصة بالاستكشاف المقدمة في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2025. وتلاحظ اللجنة أنه يحرز تقدم في مستويات المشاركة نحو تحقيق تكافؤ الجنسين وأن نسبة الاختيار الحالية هي 60 في المائة من الرجال إلى 40 في المائة من النساء.

جيم - النظر في التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين

تحديد المتعاقدين الذين استجابوا استجابة غير كافية أو لم يستجيبوا للنداءات الموجهة إليهم من المجلس لأجل معالجة المسائل المثيرة للقلق التي حددتها اللجنة فيما يتعلق بالتزاماتهم التعاقدية

7 - واصلت اللجنة العمل الذي بدأته خلال الدورة التاسعة والعشرين بشأن تقييم المتعاقدين الذين كان حُدد أداؤهم على أنه يحتمل ألا يكون متوافقا تماما مع التزاماتهم التعاقدية مع السلطة، وفقا للمعايير المحددة في الوثيقة ISBA/29/LTC/5.

8 - وخلال فترة ما بين الدورتين الممتدة من 4 إلى 6 أيار/مايو، أجرت اللجنة، من خلال الأمانة ووفقا للطرائق المعمول بها (انظر ISBA/29/LTC/6)، اتصالات غير رسمية عبر الإنترنت مع خمسة من المتعاقدين الثمانية الذين تم تحديدهم في البداية على أنهم يحتاجون إلى تقديم توضيحات إضافية بعد تقييم ردودهم على الأسئلة الأولية للجنة.

9 - وتماشيا مع الإجراءات المتفق عليها، قررت اللجنة أنه يجب إيلاء اهتمام مستمر للمتعاقدين الأربعة التالية أسماؤهم فيما يتعلق بأدائهم ووفائهم بالتزاماتهم التعاقدية:

(أ) الشركة البريطانية المحدودة لموارد قاع البحار (الفرع الأول) (UK Seabed Resources Ltd. I) والشركة البريطانية لموارد قاع البحار (الفرع الثاني) (UK Seabed Resources Ltd. II) - استعرضت اللجنة الرسائل الواردة من المتعاقدين، والتي أتيحت أيضاً لأعضاء السلطة. ولاحظت اللجنة أن إجراءات الإفلاس الجارية للشركة الأم للمتعاقدين قد أوقفت جميع

الأنشطة، مما جعل المتعاقدين غير قادرين في الوقت الحالي على تقديم أي معلومات عن الأنشطة المستقبلية المقررة. وفي حين أن اللجنة ستواصل رصد التطورات، فقد لاحظت أن المتعاقدين غير قادرين حالياً على مواصلة الأداء بفعالية وفقاً لخطتي عملهما الموافق عليهما. وتتطلع اللجنة إلى أن يُتوصل إلى حل لعملية الإفلاس، بالإضافة إلى التوصل بمعلومات عن أي خطط عمل منقحة وعن الكيفية التي ستضمن بها هذه التنقيحات وفاء المتعاقدين بالتزاماتهما المتعلقة بالأداء؛

(ب) شركة ماراوا المحدودة للبحث والاستكشاف (Marawa Research and Exploration Ltd.) – أحاطت اللجنة علمًا بالمعلومات التي قدمها المتعاقد، وهي معلومات متاحة للجمهور أيضًا، بشأن إنهاء اتفاقه مع شريكه المنفذ، الأمر الذي جعل المتعاقد غير قادر على مواصلة الأداء وفقًا لخطة عمله. وتماشياً مع المادة 24-1 من نظام الاستكشاف والشروط القياسية، أبلغ المتعاقد اللجنة بأنه طلب إلى الأمين العام مراجعة عقده، مع تعليق التزاماته مؤقتاً إلى حين التعاقد مع شريك جديد. وستواصل اللجنة رصد التطورات وأداء المتعاقد. وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن البحث عن الشريك الجديد، بالإضافة إلى معلومات عن خطة عمل منقحة تحدد كيفية امتثال المتعاقد لالتزاماته في المستقبل؛

(ج) شركة جزر كوك للاستثمار (Cook Islands Investment Corporation) – أشارت اللجنة إلى أن المتعاقد طلب من الأمين العام تعديل برنامج عمله الخمسي، مشيرا إلى عوامل مختلفة تتوافق مع أفضل الممارسات في المجال المعني، والظروف الاقتصادية الحالية، وتحديات تنظيمية. وخلال التواصل مع المتعاقد، وبالنظر إلى ما تم تقييمه على أنه استمرار الأداء غير الكافي في تنفيذ خطة عمله، لاحظت اللجنة أن طلب التعديل كان مدفوعًا، من بين أسباب أخرى، بعدم اليقين التنظيمي الناجم عن عدم اكتمال نظام الاستغلال، وصعوبات في تعزيز ثقة المستثمرين، وتقلبات سوق المعادن. ومع أن اللجنة ستواصل رصد أداء المتعاقد وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن التعديل المطلوب والكيفية التي يعتزم بها المتعاقد الوفاء بالتزاماته التعاقدية بموجب خطة العمل المنقحة، فهي ترى أنه من المهم لفت انتباه المجلس إلى المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالسياسة العامة والمتمثلة في الدفع بعدم اليقين التنظيمي لطلب إجراء تعديل.

10 - وواصلت اللجنة، في الجزء الثاني من دورتها، استعراض حالات الأداء غير الكافي وحددت متعاقدين آخرين يحتاجون إلى اهتمام خاص بهم في الدورة المقبلة من الاستعراض، وذلك وفقا للطرائق المعمول بها. وتحقيقًا لهذه الغاية، طلبت اللجنة من الأمانة إبلاغ شواغلها إلى هؤلاء المتعاقدين بهدف إجراء استعراض للردود المقدمة في عام 2026.

تعليقات عامة مستمدة من تقييم التقارير السنوية

11 - نظرت اللجنة، خلال الجزء الثاني من دورتها الثلاثين، في 30 تقريرا سنويا عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام 2024، قُدمت عملا بالبند 10 من الشروط القياسية لعقود الاستكشاف. وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة لما قدمته من دعم في تقييم التقارير السنوية. ووفقا للممارسة المعمول بها، أنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الجوانب التالية للتقارير السنوية: الجوانب القانونية والمالية والتدريبية؛ والجوانب الجيولوجية والتكنولوجية؛ والجوانب البيئية. وخصصت اللجنة 8 من أصل 10 أيام من اجتماعاتها للنظر في التقارير السنوية في إطار الأفرقة العاملة المعنية.

الجوانب القانونية والمالية والتدريبية

12 - لاحظت اللجنة أن مستويات الإنفاق بالنسبة لعدد من المتعاقدين كانت أقل بكثير مما كان مقدراً، وأكدت من جديد على ضرورة تقديم توضيحات للفرق من قبل المتعاقدين الذين لم يقوموا بذلك. غير أن بعض المتعاقدين أبلغوا عن نفقات أكبر بكثير، مما يشير إلى التزامهم القوي بما يقومون به من أعمال استكشاف.

13 - ولاحظت اللجنة أيضاً أنه على الرغم من أن أداء المتعاقدين كان كافياً بشكل عام، إلا أن عدداً منهم حد من أنشطة الاستكشاف البحرية، بما في ذلك الدراسات البيئية وأخذ العينات. وبدلاً من ذلك، ركزوا على العمل المكتبي وتحليل البيانات، متذرعين بأسباب تتعلق، في جملة أمور، باستمرار غياب إطار تنظيمي للاستغلال، وأوجه عدم اليقين في الظروف الاقتصادية العالمية، فضلاً عن أفضل الممارسات في المجال المعني. وعلى الرغم من أن ذلك لا يشكل حالة من حالات الأداء غير الكافي، إلا أن اللجنة رأت أن من المهم لفت انتباه المجلس إليه. كما لاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين طلبوا بالفعل إدخال تعديلات على خطط عملهم و/أو برامج أنشطتهم. ولا تزال المفاوضات مع الأمانة جارية بشأن هذا الأمر.

14 - ولاحظت اللجنة أن عددا من المتعاقدين أشاروا إلى التزاماتهم في مجال التدريب وإلى الصعوبات التي تنشأ في الوفاء بالتزامات التدريب المتوقعة لعام 2025، بسبب قرار الأمانة وقف بعض خيارات التدريب التي تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها مع هؤلاء المتعاقدين، ولا سيما برنامج التعلم الإلكتروني على المنصة DeepDive وبرنامج نشر الخبراء الوطنيين. ونجح بعض المتعاقدين في التفاوض والاتفاق على جداول زمنية جديدة مع الأمانة، فيما يسعى آخرون حاليا إلى تحقيق ذلك. واللجنة على علم بالأمر وتعتبر هذه الحالة خارجة عن نطاق سيطرة المتعاقدين لتقييم وفائهم بالتزامات التدريب في سنة الإبلاغ الحالية. ولاحظت اللجنة أيضا بقلق أن بعض المتعاقدين يؤجلون بشكل منهجي التزاماتهم التدريبية ونتيجة لذلك أصبح لديهم الآن التزامات تدريب متعددة معلقة.

الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية

15 - تلاحظ اللجنة أن المتعاقدين نفذوا أنشطتهم بشكل عام وفقا لخطط عملهم الموافق عليها. وتثني على المتعاقدين الذين اضطلعوا بأنشطة تتجاوز النطاق المقرر لعام 2024. ويشجَّع المتعاقدون الذين لم يحققوا أهدافهم المقررة على إعادة تقييم استراتيجياتهم واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة جداولهم إلى المسار الصحيح. وتلاحظ اللجنة اكتشاف أحد المتعاقدين لحقول جديدة لمترسبات كبريتيدية ضخمة متعددة الفلزات.

16 - ولاحظت اللجنة أيضًا أن معظم المتعاقدين قدموا ردودًا مرضية على الأسئلة الجيولوجية والتقنية التي أثيرت في استعراضات سابقة لتقاريرهم. وصيغت أغلبية التقارير على نحو يتماشى مع نموذج الإبلاغ الذي أوصت به اللجنة (انظر ISBA/21/LTC/15 و ISBA/21/LTC/15/Corr.1). وتلاحظ اللجنة أن بعض المتعاقدين لا يوفون بالتزاماتهم المتعلقة بإيداع البيانات، وتذكرهم بضرورة الامتثال التام لجميع المتطلبات المبينة في النموذج، ولا سيما الفرع الثالث (على سبيل المثال، مسار السفينة، والملاحة، وقياس الأعماق). وأشارت أيضا إلى أنه ينبغي للمتعاقدين تحسين تقديم البيانات الرقمية وجودتها، وشددت على ضرورة اتباع نماذج الإبلاغ كجانب بالغ الأهمية لإدارة البيانات واستخدامها بطريقة شاملة وفعالة.

17 - وتلاحظ اللجنة أن عدداً قليلاً فقط من المتعاقدين أحرزوا تقدماً كبيراً في اختبار عناصر التعدين. كما لم يقدم عدة متعاقدين معلومات عن تكنولوجيات التعدين والمعالجة. وتلاحظ اللجنة أن عددا

من المتعاقدين الذين اقتربوا من السنوات الخمس الأخيرة من مدد عقودهم لم يقوموا بعد بتقدير الموارد أو البدء في تطوير معدات التعدين وبروتوكولات الاختبار استعداداً لمرحلة الاستغلال. وتطلب من المتعاقدين الذين توشك مدد عقودهم على الانتهاء تقديم معلومات عن استراتيجياتهم للانتقال إلى مرحلة الاستغلال.

الجوانب البيئية

18 - قدم عدة متعاقدين دراسات علمية متينة في تقاريرهم السنوية. لكنهم لم يحددوا كيفية الاستفادة منها في خططهم للتقييمات البيئية الأساسية، التي تُستخدم كأساس لتقييمات الأثر البيئي.

19 - ولاحظت اللجنة أنه لا يزال هناك متطلبان رئيسيان من متطلبات البيانات المرجعية لم يتم التعامل معهما بشكل كافٍ من قبل المتعاقدين: (أ) عمليات المراقبة السطحية المنهجية للطيور البحرية والثدييات البحرية والسلاحف البحرية وغيرها من الحيوانات الضخمة؛ (ب) أخذ عينات من التجمعات البيولوجية للكائنات الحية السطحية (في عمود الماء). وتلاحظ اللجنة أنه فيما يتعلق بالدراسات البيئية المرجعية، لا يزال عدة متعاقدين لا يعالجون بشكل كافٍ متطلبات جهود أخذ العينات وتكرارها لإجراء تحليلات إحصائية قوية (انظر ISBA/25/LTC/6/Rev.3).

20 - وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة تحسين دقة التحديد ومستوى الوصف في برنامج الأنشطة المدرج في التقارير السنوية لبعض المتعاقدين. ففي عدة حالات، لم يعط المتعاقدون أي إشارة تتعلق بمستوى جهود أخذ العينات والتوزيع المكاني في السنة التالية. وقدم بعض المتعاقدين تقارير سنوية ذات ملاحق كثيرة و/أو طويلة. وبينما تقدر اللجنة قيام المتعاقدين بإتاحة هذه الملاحق، فهي تشجعهم على تلخيص الطرائق والنتائج الرئيسية في التقرير السنوي. وعلاوة على ذلك، تود أن تشدد على أن التقارير السنوية يتوخى أن تكون وثائق كاملة مستقلة وينبغي أن تتضمن سردا موجزا للمنهجية، بما في ذلك تصميم أخذ العينات (موضح بالخرائط) والتقنيات التحليلية المطبقة حتى لو كان قد تم الإبلاغ عنها مسبقاً.

دال - النظر في طلبات تمديد العقود وفقا لإجراءات ومعايير تمديد خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف الموافق عليها وفقا للفقرة 9 من الفرع 1 من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982

21 - في 3 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علماً بالطلبات المتوقعة لتمديد العقود. وستعمل اللجنة خلال فترة ما بين الدورات على ضمان استلام طلبات التمديد واستعراضها بما يتماشى مع العملية المحددة في الوثيقة ISBA/21/C/19. ووفقا لما أبلَغت به الأمانة، هناك ما مجموعه ثمانية عقود متعلقة بالعقيدات المتعددة الفلزات (مبرمة مع منظمة Interoceanmetal Joint Organization، ومؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية (JSC Yuzhmorgeologiya)، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات (China Ocean Mineral Resources Research and Development Association)، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Deep Ocean Resources Development Co. Ltd.)، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار (Institut français de recherche pour l’exploitation de la mer)، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا (Federal Institute for Geosciences and Natural

Resources of Germany)، وشـركة ناورو لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Inc.)) وعقد واحد متعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات (مع الرابطة الصـينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات) سـتنتهي صـلاحيتها في عام 2026. ومن المتوقع أن تحتاج اللجنة في عامي 2025 و 2026 إلى النظر في طلبات التمديد التي يقدمها هؤلاء المتعاقدون. وسـتعد اللجنة مذكرة بدعم من الأمانة لمساعدة المتعاقدين في تقديم طلباتهم.

هاء - التخلي عن القطاعات المشـمولة بعقود اسـتكشـاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشـور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت

22 - في 23 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علما بالتخلي عن ثلثي القطاع المخصـص لوزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي بموجب عقد استكشاف قشرة المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت الموقع معها (انظر ISBA/30/C/7).

23 - وفي 23 حزيران/يونيه أيضـا، اختتمت اللجنة نظرها في طلب تأجيل التخلي الذي قدمه معهد البحوث الفرنسـي لاسـتغلال البحار (ISBA/30/LTC/2)، والذي كانت قد بدأت النظر فيه خلال الجزء الأول من الدورة. واسـتعرضـت اللجنة أيضًـا طلبًا مقدما من حكومة بولندا بتأجيل تخليها الأول لمدة عامين حتى 11 شباط/فبراير 2028 وتخليها الثاني حتى 11 شباط/فبراير 2030 (ISBA/30/LTC/7).

24 - وبعد أن درست اللجنة المبررات والمعلومات المفصلة التي قدمها كلا المتعاقدين، بما في ذلك آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضـلاً عن الظروف الاسـتثنائية غير المتوقعة الأخرى الناشـئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية لكل منهما، توصـي اللجنة بأن يوافق المجلس على طلبي التأجيل على النحو المبين في مشروعي المقررين الواردين في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير.

واو - استعراض بيانات الأثر البيئي المقدَّمة من المتعاقدين

25 - في 1 تموز/يوليه، اختتمت اللجنة اسـتعراضـها لبيان الأثر البيئي الذي قدمته شـركة بيجين الرائدة لتطوير التكنولوجيـا المتقـدمـة (Beijing Pioneer Hi-Tech Development Corporation) (انظر ISBA/30/LTC/4). واستعرضت اللجنة البيان للتحقق من اكتماله ودقته وموثوقيته الإحصائية وفقاً للتوصـيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة التي تنشـأ عن اسـتكشـاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/25/LTC/6/Rev.3).

26 - وقدمت شـركة بيجين الرائدة بيانا للأثر البيئي لاختبار جهاز لجمع العقيدات المتعددة الفلزات ومحطة وسـيطة في القطاع المشـمول بعقدها في شـمال غرب المحيط الهادئ في النصـف الثاني من عام 2025. وستستمر التجارب البحرية 30 يوماً تقريباً وستشمل 100,5 ساعة من اختبار جمع المعادن تحت الماء. وسـيمتد مسـار عملية الجمع على أقل من 31,5 كيلومترا. وسـيجرى الاختبار داخل منطقة مسـاحتها 0,25 كيلومتر مربع. ومن المتوقع أن يكون عمق الاضـطراب حوالي 6 سنتمترات من الرواسـب السـطحية. ووفقًا للنمذجة العددية، قد يكون لرشاش الرواسب انطلاقا من منطقة اختبار جهاز الجمع انتشار رأسي يصل أقصاه إلى 230 مترًا فوق قاع البحر (وإن كانت نتائج معظم عمليات المحاكاة أقل من ذلك) ومسافة انتشار قصـوى تبلغ 5,4 كيلومترات. وسـيُجمع ما يصـل إلى 500 7 طن من العقيدات المبتلة، ولن يُرفع أي منها إلى السطح.

27 - وفي 14 آذار/مارس، أحالت الأمانة مجموعة أولية من الأسئلة من اللجنة إلى شركة بيجين الرائدة تطلب فيها تقديم معلومات إضافية. وتم استلام الردود خلال فترة ما بين الدورات، وتحديدا في 24 آذار/مارس و 10 نيسان/أبريل. وفي وقت لاحق، أرسلت اللجنة مجموعة أخرى من الأسئلة إلى شركة بيجين الرائدة في 19 حزيران/يونيه تم الرد عليها في 23 حزيران/يونيه.

28 - واعتبرت اللجنة أن بيان الأثر البيئي منظَّم ومصاغ بشكل جيد وأنه يتضمن العناصر المطلوبة وفقا للمرفق الثالث من التوصيات. وأشير إلى أن المتعاقد أدرج مقترحات منبثقة عن مشاورات عامة وتعليقات أبدتها الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، ردّ المتعاقد على تعليقات اللجنة وأسئلتها، وأدرج مقترحاتها. ونظرت اللجنة في جملة أمور من بينها تكنولوجيا نظام التعدين، والطابع المحدود للبيانات المرجعية البيولوجية، والتقييم المقدم لآثار الاختبار، ومدى ملاءمة خطط الرصد. ومن أجل ضمان حسن تصميم مسوح الاختبار، تمّ خلال المناقشة تبادل الآراء لتقييم مواقع أخذ العينات، وأعداد محطات أخذ العينات وكثافتها، وأنواع المعدات المستخدمة في مسوح الرصد التي ستجريها، خاصة في المنطقة المرجعية للأثر ومنطقة اختبار جهاز الجمع اللتين عُيّنتا للشركة.

29 - واقترحت اللجنة عددًا من التحسينات لإدخالها على تصميم خطة الرصد، وأحاطت شركة بيجين الرائدة علمًا بها بعناية ووافقت على تنفيذها، بما في ذلك جمع عينات إضافية من الحيوانات القاعية قبل اختبار جهاز الجمع لزيادة تكملة خط الأساس البيئي. وخلصت اللجنة إلى أن المتعاقد أجرى تقييما لأبرز مصادر المخاطر الناجمة عن آثار الاختبار، فاقتنعت بالتقييم الذي يفيد بأن الآثار موضعية بما فيه الكفاية لعدم التسبب في خطر وقوع ضرر جسيم.

30 - وختمت اللجنة عملها باستعراض بيان الأثر البيئي للتأكد من اكتماله ودقته وموثوقيته الإحصائية وفقًا للتوصيات وإجراء تبادل للأسئلة والأجوبة مع مقدم الطلب. وتوصي اللجنة بأن يدرج الأمين العام بيان الأثر البيئي في برنامج الأنشطة بموجب عقد الاستكشاف المبرم مع شركة بيجين الرائدة. وسيجري نشر الوثيقة النهائية المنقحة لبيان الأثر البيئي التي تتضمن التنقيحات الناتجة عن تفاعلات اللجنة مع المتعاقد على الموقع الإلكتروني للهيئة في الوقت المناسب.

ثالثا - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف - تحديد قيم العتبات البيئية

31 - في 30 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء لما بين الدورات في مجال تحديد قيم العتبات البيئية لدرجة السمية، والتعكير واستقرار الرواسب المعلقة من جديد، بالإضافة إلى الضجيج تحت الماء والتلوث الضوئي.

32 - وأحاطت اللجنة علماً بالنهج المقترح للنظر في مستويات الأثر عبر التدرج المكاني والزماني بعيداً عن مصدر الاضطراب. وأشارت إلى أن هذا النهج يستند إلى أساس علمي سليم وسيسمح بالنظر في المستويات المختلفة للتغير البيئي، فضلاً عن المساعدة في تحديد آثار الضغوط على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الآثار التراكمية. كما أشارت إلى أن هذا النهج يمكن أن يوجه جهود الرصد البيئي والتخفيف من الآثار على البيئة. وسيكون النهج مفيدًا أيضًا في توجيه قرارات المجلس فيما يتعلق بمستوى الضرر الذي سيعتبر مقبولاً في المستقبل.

33 - وأشارت اللجنة إلى أن وضع قيم العتبات واستعراضها يتعلقان بأجزاء أخرى من الإطار التنظيمي، بما في ذلك معايير ومبادئ توجيهية أخرى ومشروع نظام الاستغلال. وأحاطت اللجنة علماً بالجدول الزمني المنقح لوضع الصيغة النهائية لمشروع تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات وإصداره لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، ومن المتوقع حاليا أن يكون ذلك في الربع الأخير من عام 2025.

باء - وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة في المنطقة

34 - في 24 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علماً بالمرحلة التي وصل إليها العمل فيما يتعلق بوضع معايير ومبادئ توجيهية لدعم الاستغلال في المنطقة. وأشارت إلى أن المجلس قد أيد في الدورة الخامسة والعشرين، المعقودة في عام 2020، وضع معايير ومبادئ توجيهية تستند إلى نهج ثلاثي المراحل وموجه نحو تحقيق النتائج (انظر ISBA/25/C/19/Add.1، الفرع الرابع-ألف والمرفق).

35 - وأشارت اللجنة إلى أنها قدمت إلى المجلس، خلال الدورة السابعة والعشرين المعقودة في عام 2022، 10 معايير ومبادئ توجيهية من المرحلة 1 - بالإضافة إلى تقرير يلخص ملاحظات أصحاب المصلحة - للنظر فيها واعتمادها[1]. وستكون معايير المرحلة 1 ومبادئها التوجيهية، بعد أن ينظر فيها المجلس، مكملات هامة لمشروع نظام الاستغلال، وهي بذلك تتضمن بالفعل عناصر هامة ذات صلة بتنقيح قائمة المعايير والمبادئ التوجيهية المحتملة التي يناقشها المجلس حالياً. وأشارت اللجنة إلى أنها بمجرد أن تتلقى توجيهات من المجلس بشأن الخطوات المقبلة المطلوبة وطبيعة الاستعراض المطلوب لمعايير المرحلة 1 ومبادئها التوجيهية الحالية، فإنها ستنظر في المسألة، التي سيلزم تخصيص موارد كافية لها. واعتبرت اللجنة أن النهج الثلاثي المراحل والموجه نحو تحقيق النتائج يظل النهج الصحيح، ومن شأنه أن يسمح باستكمال منظم للمعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بعد وضع الصيغة النهائية لنظام الاستغلال.

رابعا - تخطيط الإدارة البيئية

ألف - وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في المناطق ذات الأولوية

36 - استمعت اللجنة، في 27 حزيران/يونيه، إلى إحاطة بشأن الأنشطة الأخيرة المتعلقة بوضع خطتي الإدارة البيئية الإقليمية لشمال غرب المحيط الهادئ وللمحيط الهندي.

37 - وأشارت اللجنة إلى أنه تم عقد ثلاث حلقات عمل للخبراء، في أعوام 2018 و 2020 و 2024، لدعم وضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ[2]. وناقشت اللجنة أيضاً نتائج العمل فيما بين الدورات الذي قاده الرؤساء المشاركون لحلقات عمل الخبراء للمضي قدماً في وصف شبكة

(1) انظر ISBA/27/C/2 ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمراحل من 1 إلى 10 الواردة في الوثائق ISBA/27/C/3 و ISBA/27/C/4 و ISBA/27/C/5 و ISBA/27/C/6 و ISBA/27/C/6/Corr.1 و ISBA/27/C/7 و ISBA/27/C/8 و ISBA/27/C/9 و ISBA/27/C/10 و ISBA/27/C/11 و ISBA/27/C/12.

(2) انظر www.isa.org.jm/publications/technical-study-23-towards-the-development-of-a-regional-environmental-management-plan-for-cobalt-rich-ferromanganese-crusts-in-the-northwest-pacific-ocean (2018 report)، و www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2022/10/NWP_REMP_workshop_report.pdf (2020 report) و www.isa.org.jm/wp-www.isa.org.jm/events/workshop-on-the-development-of-a-regional-environmental-management-plan-for-the-area-of-the-northwest-pacific-2 (2024 report).

مقترحة لأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، استناداً إلى نتائج حلقات العمل والمعايير العلمية المحددة في التوصيات المتعلقة بالتوجيهات التقنية لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية (ISBA/29/LTC/8). ويُشار إلى أن الشبكة المقترحة للأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، إلى جانب الأساس المنطقي العلمي لها، ستكون بمثابة أساس للتقييم الذي يركز على الإدارة في الخطوة التالية من عملية وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية.

38 - واستمعت اللجنة إلى إحاطة تتعلق بنتائج حلقة العمل العلمية بشأن وضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية لمنطقة المحيط الهندي، مع التركيز على مرتفعات وسط المحيط وحوض المحيط الهندي الأوسط، التي عُقدت في تشينغداو، الصين، في الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2025. واستندت حلقة العمل إلى نتائج حلقة عمل سابقة عقدت في تشيناي بالهند في عام 2023، واستعرضت كذلك بيانات ومعلومات علمية، وعلى هذا الأساس، تحديد أدوات إدارية محتملة قائمة على أساس المناطق لتلك المنطقة[3].

39 - وأشارت اللجنة إلى أن نتائج حلقات عمل الخبراء توفر قاعدة أدلة علمية متينة لصياغة العناصر الرئيسية لخطتي الإدارة البيئية الإقليمية لشمال غرب المحيط الهادئ وللمحيط الهندي. وفي ضوء ذلك، ناقشت اللجنة الخطوات المقبلة لوضع الخطتين وقررت العمل فيما بين الدورات ضمن فريقها العامل المعني بوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية للتحضير للمرحلة التالية من مداولات الخبراء، التي ستركز على تقييم الإدارة وصياغة الخطط. وعلى الرغم من أنه سيجري النظر في كلتا المنطقتين، إلا أن المناقشات بشأن خطة الإدارة البيئية الإقليمية لشمال غرب المحيط الهادئ أكثر تقدماً وستجري متابعتها باعتبارها المنطقة ذات الأولوية. وستجري مواءمة بنية الخطة مع النموذج الوارد في الإجراءات الموحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإقرارها واستعراضها (انظر ISBA/30/C/3).

خامسا - إدارة البيانات

40 - في 30 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علماً بعرض قدمته الأمانة يقدم مشروع اختصاصات لدراسة شاملة للبنية التحتية للبيانات وإدارتها في السلطة. وسيجري في الدراسة تقييم البنية التحتية الرقمية الحالية وتحديد الثغرات والفرص المتاحة واقتراح إطار للهيئة يكون مناسبا للمستقبل. وشددت اللجنة على إعطاء الأولوية للموارد المخصصة لإدارة البيانات، مع الاعتراف بدورها الحاسم في جمع البيانات وتحليلها ورصدها بشكل فعال وامتثالها للمعايير.

سادسا - مسائل أخرى

41 - أحاطت اللجنة علما بالنتائج الرئيسية لحلقة عمل الخبراء الاستطلاعية المعنونة "تبصُّر آفاق المستقبل: تسخير التكنولوجيات المتقدمة لحماية المنطقة الدولية لقاع البحار واستخدامها على نحو مستدام"، التي ركزت على الرصد واستضافتها جامعة كوبي وشاركت في تنظيمها الأمانة ومركز كوبي لاستكشاف قاع المحيطات (Kobe Ocean-Bottom Exploration Centre) في الفترة من 10 إلى 12 حزيران/يونيه. وحضر بعض أعضاء اللجنة حلقة العمل إما عبر الإنترنت أو شخصياً. وكانت حلقة العمل تهدف إلى

(3) انظر www.isa.org.jm/events/workshop-on-the-development-of-a-remp-for-the-area-of-the-indian-ocean-with-a-focus-on-the-mid-ocean-ridges-and-central-indian-ocean-basin.

عرض تكنولوجيات جديدة ومحسـنة يمكن أن تدعم جمع المعلومات العلمية بكفاءة من المناطق النائية في قاع البحر. وأشـارت اللجنة إلى أن هذه التطورات التكنولوجية يمكن أن تتيح تنفيذا أكثر فعالية لدراسـات الأثر البيئي وغيرها من أنشـطة الاختبار من قبل المتعاقدين. وناقشـت اللجنة الابتكارات في المجال المعني القابلة للنقل والتي تم تطبيقها بنجاح في صناعات التعدين في المناطق البحرية.

المرفق الأول

مشروع مقرر لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن تأجيل موعد التخلي بناء على طلب معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إذ يشير إلى أن معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار (المعهد) قد أبرم في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 عقدا مع السلطة لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في مرتفع وسط المحيط الأطلسي،

وإذ يشير أيضا إلى الفقرة 2 من المادة 27 من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة[1]، التي تشير إلى الجدول الزمني لمراحل التخلي عن القطاعات المخصصة للمتعاقدين،

وإذ يلاحظ أنه كان يتعين على المعهد، وفقا للجدول الزمني، أن يتخلى عن 50 في المائة على الأقل من القطاع الأصلي المخصص له بحلول تاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الذي يوافق نهاية السنة الثامنة من تاريخ العقد، وعن 75 في المائة على الأقل من القطاع الأصلي المخصص له بحلول تاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الذي يوافق نهاية السنة العاشرة من تاريخ العقد،

وإذ يلاحظ أيضًا أن المعهد طلب في رسالة مؤرخة 10 أيار/مايو 2022 موجهة إلى الأمين العام تأجيل موعد التخلي لمدة سنة واحدة إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بالنسبة للتخلي الأول وإلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 بالنسبة للتخلي الثاني، وأن المجلس قام، في دورته السابعة والعشرين وبناءً على توصية اللجنة القانونية والتقنية، بالموافقة على طلب تأجيل موعد التخلي لمدة سنة واحدة، بحيث يكون موعد التخلي الأول عن 50 في المائة من القطاع المشمول بالعقد هو 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والتخلي الثاني والأخير عن 75 في المائة من القطاع المشمول بالعقد هو 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025،

وإذ يلاحظ كذلك أن المعهد طلب، من خلال رسالة مؤرخة 18 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام، تأجيلا إضافيا لمدة عام واحد لموعد التخلي الثاني والأخير من 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026،

وإذ يقر بأن المتعاقد قد أشار إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها المتبقية على جدولة رحلاته الاستكشافية، ونظام صيانة سفينة الأبحاث التابعة له واستكمال وتشغيل مركبته الذاتية التشغيل تحت الماء (Ulyx)، في جملة أمور أخرى، باعتبارها ظروفًا استثنائية تبرر التأجيل[2]،

وإذ يشير إلى أنه، عملا بالفقرة 6 من المادة 27 من النظام، يجوز للمجلس، بناء على طلب من المتعاقد وبتوصية من اللجنة القانونية والتقنية، في ظروف استثنائية، تأجيل موعد التخلي وإلى أن هذه الظروف الاستثنائية تشمل، في جملة أمور، إيلاء الاعتبار للظروف الاقتصادية السائدة أو غيرها من الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد،

---

(1) ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق.

(2) ISBA/30/LTC/2، الفقرات 5-8.

وإذ يضع في اعتباره أن اللجنة القانونية والتقنية قد خلصت إلى أن الأسباب التي قدمها المعهد تعتبر من "الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد"، وأنها أوصت بتأجيل موعد التخلي الثاني سنتين إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026،

وإذ يتصرف بناء على توصية اللجنة،

1 - ***يقرر*** أن الأسباب التي قدمها المعهد تعتبر من "الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد"؛

2 - ***يؤجل*** موعد التخلي الثاني إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، على النحو الذي أوصت به اللجنة القانونية والتقنية؛

3 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يبلغ المعهد بهذا المقرر.

المرفق الثاني

مشروع مقرر لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن تأجيل موعد التخلي بناء على طلب مقدم من حكومة بولندا

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إذ يشير إلى أن حكومة بولندا أبرمت في 12 شباط/فبراير 2018 عقدا مع السلطة لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في مرتفع وسط المحيط الأطلسي،

وإذ يشير أيضا إلى الفقرة 2 من المادة 27 من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة[1]، التي تشير إلى الجدول الزمني لمراحل التخلي عن القطاعات المخصصة للمتعاقدين،

وإذ يلاحظ أنه، وفقًا للجدول الزمني، يتعين على حكومة بولندا التخلي عن 50 في المائة على الأقل من القطاع الأصلي المخصص لها بحلول 11 شباط/فبراير 2026، أي بنهاية السنة الثامنة من تاريخ توقيع العقد، والتخلي عن 75 في المائة على الأقل من القطاع الأصلي المخصص لها بحلول 11 شباط/فبراير 2028، أي بنهاية السنة العاشرة من تاريخ توقيع العقد،

وإذ يشير أيضًا إلى أن حكومة بولندا طلبت، من خلال رسالة مؤرخة في 30 نيسان/أبريل 2025، تأجيلًا لمدة عامين إلى 11 شباط/فبراير 2028 بالنسبة للتخلي الأول وإلى 11 شباط/فبراير 2030 بالنسبة للتخلي الثاني لتمكينها من دراسة وفهم القطاع المشمول بالعقد بشكل أفضل والوفاء بالتزاماتها التعاقدية،

وإذ يقر بأن المتعاقد قد أشار إلى ظروف استثنائية استوجبت التأجيل، بما في ذلك الآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أنشطة الاستكشاف التي يقوم بها، بالإضافة إلى النزاع المسلح الدائر في أوكرانيا على طول الحدود الشرقية لبولندا وآثاره على الاقتصاد وأولويات الحكومة البولندية[2]،

وإذ يشير إلى أنه، عملا بالفقرة 6 من المادة 27 من النظام، يجوز للمجلس، بناء على طلب من المتعاقد وبتوصية من اللجنة القانونية والتقنية، في ظروف استثنائية، تأجيل موعد التخلي وإلى أن هذه الظروف الاستثنائية تشمل، في جملة أمور، إيلاء الاعتبار للظروف الاقتصادية السائدة أو غيرها من الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد،

وإذ يضع في اعتباره أن اللجنة القانونية والتقنية قد خلصت إلى أن الأسباب التي قدمتها حكومة بولندا تعتبر "من الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد"، وأوصت بتأجيل موعد التخلي الأول إلى 11 شباط/فبراير 2028 وموعد التخلي الثاني إلى 11 شباط/فبراير 2030،

وإذ يتصرف بناء على توصية اللجنة،

1 - ***يقرر*** أن الأسباب التي قدمتها حكومة بولندا تعتبر من "الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد"؛

---

(1) ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق.

(2) ISBA/30/LTC/7، الفقرات 4-10.

2 - ***يؤجل*** موعد التخلي الأول إلى 11 شـــباط/فبراير 2028 وموعد التخلي الثاني إلى 11 شباط/فبراير 2030، على النحو الذي أوصت به اللجنة القانونية والتقنية؛

3 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يبلغ حكومة بولندا بهذا المقرر.